بنك ABC الإسلامي يعلن تحقيق أرباح صافية بقيمة 9.3 ملايين دولار

○ حمّاد حسن.

أعلن بنك ABC الإسلامي أمس نتائجه المالية للربع الأول من عام 2026.

اختتم البنك الربع الأول من العام محققًا أرباحًا صافية بلغت 9.3 ملايين دولار أمريكي، بفضل مساهمات قوية من أنشطة التمويل الأساسية والعوائد الاستثمارية المستقرة. عكست النتائج انضباطًا في إدارة النفقات، حيث بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 7.2 مليون دولار أمريكي، مسجلًا انخفاضًا طفيفًا مقارنة بـ 8.2 مليون دولار أمريكي للفترة ذاتها من العام الماضي. وبلغ إجمالي موجودات البنك 3.8 مليارات دولار أمريكي، بنمو قدره 9.16% مقارنة بنهاية عام 2025، مع الحفاظ على نسب رأس مال ضمن مستويات سليمة.

أبرز ملامح الأداء الرئيسية:

بلغت الأرباح الصافية 9.3 ملايين دولار أمريكي، مقارنة بـ 14.4 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام الماضي.

بلغ إجمالي الدخل التشغيلي بعد احتساب الربح على المرابحات والمبالغ الأخرى المستحقة الدفع قبل الإسناد إلى أشباه حقوق الملكية 45.8 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 2.3% عن الفترة ذاتها من العام الماضي، بينما حقق صافي الدخل العائد إلى أشباه حقوق الملكية زيادة بنسبة 0.9%.

وبلغت المصروفات التشغيلية 7.2 مليون دولار أمريكي، مسجلة انخفاضًا قدره 2.2% مقارنة بـ 8.2 مليون دولار أمريكي المسجلة في العام الماضي.

وفي تعليقه على هذه النتائج، صرّح السيد حمّاد حسن العضو المنتدب لبنك ABC الإسلامي، قائلًا: «اختتمنا عام 2025 مرتكزين على أسس قوية، ما مهّد الطريق لاستمرار زخم الأعمال في الربع الأول من عام 2026. إلا أن المنطقة شهدت في أواخر الربع الأول تصاعدًا في التوترات الجيوسياسية، الأمر الذي استوجب إعادة تركيز الجهود نحو تعزيز المرونة التشغيلية وضمان سلامة كوادرنا. وبفضل الدعم من المؤسسة الأم بنك ABC، حافظنا على جاهزيتنا التشغيلية الكاملة، وواصلنا تقديم خدماتنا لعملائنا مع استمرار سير الأعمال المعتاد.

كما أردف السيد حمّاد حسن قائلًا: «تُظهر نتائجنا للربع الأول أداءً مرنًا، حيث سجل إجمالي الدخل التشغيلي بعد احتساب الربح على المرابحات والمبالغ الأخرى المستحقة الدفع قبل الإسناد إلى أشباه حقوق الملكية نموًا بنسبة 2.3% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، إلا أن الأرباح الصافية قد شهدت تراجعًا بنحو 36% مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، ويُعزى ذلك إلى تبني نهج مالي حكيم في رصد المخصصات، بما يتماشى مع معطيات الاقتصاد الكلي الراهنة، إضافة إلى أثر التحصيلات الاستثنائية المسجلة خلال الربع الأول من عام 2025. ومع المضي قدمًا نحو الربع الثاني من العام، نواصل العمل مع توخي الحيطة والحذر، واضعين نصب أعيننا تعزيز المرونة التشغيلية والحفاظ على استقرار مركزنا المالي. كما تبقى استمرارية تقديم الخدمات لعملائنا وضمان سلامة وصحة موظفينا في صدارة أولوياتنا، لا سيما في ظل حالة عدم اليقين الحالية التي تشهدها الأسواق».

أداء الأعمال (فترة ثلاثة أشهر):

بلغت الأرباح الصافية للربع الأول 9.3 ملايين دولار أمريكي مقارنة مع 14.4 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام الماضي.

بلغت مخصصات الخسائر الائتمانية للربع الأول 2.9 مليون دولار أمريكي، وذلك مقارنة باسترداد مخصص قدره 2.3 مليون دولار أمريكي تم تسجيله خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وبلغت المصروفات التشغيلية 7.2 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 8.2 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة من العام الماضي.

الميزانية العمومية:

بلغ إجمالي موجودات بنك ABC الإسلامي 3.826 مليارات دولار أمريكي كما في 31 مارس 2026، مقارنة بـ 3.274 مليارات دولار أمريكي في نهاية عام 2025.

وبلغت الاستثمارات 1.498 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 1.510 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2025.

وبلغت مستحقات المرابحة، والإجارة، وتمويلات المشاركة 2.279 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 1.700 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2025.

بلغ إجمالي حقوق المساهمين في 31 مارس 2026 قيمة قدرها 341 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 383 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2025.

بقيت قاعدة رأس المال للبنك قوية جدًا، حيث إن النسبة الكلية لكفاية رأس المال بلغت 16.30%، أغلبها من الفئة الأولى التي بلغت 66.29%.

ضمن جهودها لتعزيز الشفافية العقارية وحماية الملاك والمستثمرين من المخاطر الفنية

ASK Real Estate تؤكد أهمية الفحص العقاري لحماية الأصول والاستثمارات

أعلنت شركة ASK Real Estate، إحدى الشركات الرائدة في مجال الخدمات العقارية في مملكة البحرين، تشجيعها لخدمة الفحص العقاري التي تهدف إلى تعزيز جودة الخدمات العقارية المقدمة، من خلال دعم الملاك والمشترين في الكشف المبكر عن العيوب والمشاكل الإنشائية في مختلف أنواع العقارات.

وتغطي خدمة الفحص العقاري التي تقدمها الشركة العديد من الجوانب المهمة للعقار، وتشمل: الجدران، والأسقف، والأرضيات، وأنظمة التكييف، والأعمال الكهربائية، والتوصيلات المائية، والمطابخ ودورات المياه، وغيرها من العناصر الأساسية، وذلك بهدف تقديم تقييم شامل ودقيق يساعد العملاء على الكشف المبكر عن العيوب واتخاذ قرارات مدروسة.

وبهذه المناسبة، قال السيد كريم يازجي الرئيس التنفيذي لشركة ASK Real Estate: «يأتي تشجيعنا الدائم لخدمة الفحص العقاري انطلاقاً من إيماننا بأن السوق العقاري البحريني يستحق مستوى أعلى من الشفافية وحماية حقوق الملاك والمشترين. فالقرار العقاري قرار استثماري كبير، ودورنا في ASK أن نضع بين يدي عملائنا المعلومات الدقيقة التي تمكّنهم من اتخاذه بثقة وراحة بال».

○ شهاب محسن.

○ كريم يازجي.

وأضاف يازجي: «نؤمن بأن مالك العقار يستحق أن يحظى براحة البال والثقة مقابل ما يدفعه من استثمار، لذلك نحرص على تعزيز جودة الخدمات العقارية المقدمة لعملائنا والارتقاء بها باستمرار».

ومن جانبه، قال السيد شهاب محسن رئيس القسم الهندسي وإدارة المنشآت في الشركة: «تُعد خدمة الفحص العقاري خطوة مهمة لحماية الاستثمارات العقارية. ونحن في ASK نساعد الملاك والمشترين على اكتشاف المشاكل الفنية قبل استلام العقار وبعد استخدامه، بهدف تقليل المخاطر وضمان جودة العقار والحد من ظهور أي مشاكل جوهرية مستقبلاً».

وأضاف محسن: «يقوم بتنفيذ الفحص فريق من المهندسين والفنيين ذوي الخبرة وباستخدام معدات حديثة، ويُصدر للعميل تقريراً مفصلاً بالصور يوضح حالة العقار بدقة، بما يمنحه أساساً موضوعياً لاتخاذ قراره والمحافظة على أصوله الاستثمارية».

وتُعد خدمة الفحص العقاري مناسبة للعقارات الجديدة والمنازل القائمة على حدٍّ سواء. وتدعو الشركة جميع ملاك المنازل والمشترين والمستثمرين إلى الاستفادة من هذه الخدمة للحصول على تقرير مفصل صادر عن فريق فني متخصص.

تُعد ASK Real Estate شركة بحرينية متخصصة في مجال الخدمات العقارية، مُرخّصة من مؤسسة التنظيم العقاري (RERA)، وحاصلة على عدة جوائز دولية. تقدم الشركة باقة متكاملة من الخدمات تشمل: إدارة العقارات، والوساطة والتأجير، والخدمات الاستشارية، والبيع والشراء، إضافةً إلى التثمين لأغراض إعداد التقارير المالية والتدقيق، وغيرها من الخدمات العقارية ذات الصلة.

تراجع أسعار الذهب أمس في الأسواق والجرام بـ50 دينارا

كتبت : نوال عباس

تراجعت أسعار الذهب، امس الأربعاء، في الاسواق المحلية بسبب انحسار الآمال بخفض أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، عقب صدور بيانات تضخم أمريكية جاءت أقوى من المتوقع،ومحليا وصل سعر جرام الذهب عيار 21 الى 50 دينار وعيار 22 الى 52 دينار و400 فلس للجرام ، وعيار 24 الى 57 دينار و100 فلس للجرام ، والاونصة الى 4681 دولار.

وعالميا انخفض سعر الذهب الفوري بنسبة 0.4% ليصل إلى 4695.99 دولاراً للأونصة، فيما ارتفعت العقود الآجلة للذهب الأمريكي تسليم يونيو بنسبة 0.4% إلى4705.3 دولارات.

وأظهرت البيانات الأمريكية ارتفاع التضخم الاستهلاكي خلال أبريل، مسجلاً أكبر زيادة سنوية منذ ثلاث سنوات، ما عزز توقعات الأسواق بإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، مع تراجع احتمالات خفضها خلال العام الحالي.

كما يترقب المستثمرون القمة المرتقبة بين الرئيس الأمريكي ترامب ونظيره الصيني شي جين بينغ في بكين، والتي ستتناول الحرب الإيرانية وتطورات مضيق هرمز ، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

وفي الهند، رفعت الحكومة الرسوم الجمركية على واردات الذهب والفضة من 6% إلى 15%، ضمن إجراءات تهدف إلى تقليص الاستيراد والحد من الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي.

ويشهد سعر الذهب عالميًا تقلبات مستمرة نتيجة لتأثرها بعدة عوامل اقتصادية عالمية، من أبرزها معدلات التضخم، تحركات الفائدة، والتوترات الجيوسياسية. ويعد سعر الذهب دولار أحد أكثر المؤشرات بحثًا، نظرًا لأهميته في تحديد فرص تداول الذهب. يتم تحديد السعر في البورصات الدولية، ويعبر عنه عادةً بالدولار الأمريكي.

لذلك، فإن متابعة سعر الذهب مقابل الدولار أمر أساسي للمستثمرين والمحللين، حيث يعكس التغير في السعر مدى قوة الدولار أو ضعفه في السوق العالمية. لمعرفة الاتجاهات الحالية، يلجأ المتداولون إلى رسم بياني سعر الذهب، الذي يوضح حركة السعر على مدار فترات زمنية مختلفة. يتم متابعة سعر الذهب على نطاق واسع في الأسواق المالية حول العالم.

و كان الذهب أساس الرأسمالية الاقتصادية لمئات السنين حتى إلغاء معيار الذهب، مما أدى إلى توسيع نظام العملة الثابتة حيث لا تتمتع النقود الورقية بدعم ضمني بأي شكل مادي من أشكال تسييل الأموال.

في حفل توزيع جوائز ستيفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2026

stc البحرين تحصد جائزة «التأثير المجتمعي الأكثر ابتكارا»

حصدت stc البحرين، المُمَكِّنُ الرقمي، جائزة «التأثير المجتمعي الأكثر ابتكارًا» ضمن جوائز ستيفي® الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2026، تقديرًا لبرنامج «جيل ICT «لتطوير الخريجين. ويعكس هذا التكريم الأثر النوعي للبرنامج ودوره في دعم تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية 2030، من خلال إعداد جيل من الكفاءات الرقمية القادرة على قيادة مستقبل الاقتصاد الرقمي في المملكة.

ويمتد برنامج جيل ICT مدة 12 شهرًا، صُمّم لتسريع جاهزية الخريجين وتمكينهم من مواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي. وقد تم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع وزارة العمل وصندوق العمل (تمكين) ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) مقدمًا تجربة عملية متقدمة قائمة على المشاريع داخل stc البحرين. وقد حقق البرنامج نسبة توظيف بلغت 100% لخريجيه، في تأكيد واضح لفاعليته في إعداد كفاءات وطنية قادرة على إحداث أثر ملموس في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وتعليقًا على هذا الإنجاز، صرّح الشيخ زياد بن فيصل آل خليفة، نائب الرئيس للشؤون الحكومية في شركة stc البحرين، قائلًا: «تفخر stc البحرين بهذا التكريم الذي يجسّد التزامها الراسخ بدعم مسيرة التحول الرقمي في مملكة البحرين. ونؤمن بأن الاستثمار في الكفاءات الوطنية هو استثمار في مستقبل الوطن. ويجسّد برنامج جيل ICT هذا التوجه، كمنصة استراتيجية لإعداد جيل من القادة الرقميين القادرين على الإسهام في بناء اقتصاد رقمي متطور وتعزيز تنافسية المملكة».

وتواصل stc البحرين ترسيخ مكانتها من خلال إطلاق مبادرات نوعية لا تقتصر على تطوير قطاع الاتصالات، بل تمتد لتسهم بشكل مباشر في بناء مستقبل رقمي أكثر تقدمًا واستدامة لمملكة البحرين.

الرئيس التنفيذي لمركز «دراسات» يشارك في مؤتمر الشراكة العربي-الصيني بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة

شارك عبدالله محمد الأحمد، الرئيس التنفيذي لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»، في منتدى الجنوب العالمي رفيع المستوى لوسائل الإعلام ومراكز الفكر «مؤتمر الشراكة العربي–الصيني»، الذي عُقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بتنظيم من وكالة أنباء شينخوا الصينية وبالشراكة مع جامعة الدول العربية، وبحضور أحمد أبو الغيط، الأمين العام للجامعة، ورؤساء مراكز الفكر والدراسات، ووسائل الإعلام من الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية.

وتحدث الرئيس التنفيذي خلال محور بعنوان «مراكز الفكر وبناء رؤية جديدة للتعلم المتبادل بين الحضارات»، مؤكداً أن ما يشهده العالم من صراعات وتحديات متسارعة يضاعف من مسؤولية وسائل الإعلام ومراكز الفكر في إعلاء صوت الاعتدال، وبناء جسور التواصل بين الشعوب، ونقل الصورة الحقيقية للثقافات، بما يعزز الانفتاح على الحضارات المختلفة والاستفادة من تجاربها في ترسيخ أواصر العلاقات المجتمعية والإنسانية.

وأكد الرئيس التنفيذي أن مشاركة مركز «دراسات» تأتي في سياق التطور المتواصل الذي تشهده العلاقات البحرينية–الصينية، المستندة إلى جذور راسخة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين مملكة البحرين وجمهورية الصين الشعبية عام 1989، وإلى مبادئ الاحترام المتبادل والتعاون البنّاء، وأشار إلى أن زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، لجمهورية الصين الشعبية في مايو 2024، تلبيةً لدعوة فخامة الرئيس شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، ومشاركة جلالته في الجلسة الافتتاحية للدورة العاشرة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني–العربي في بكين، شكّلت محطة بارزة في مسار العلاقات الثنائية، تُوّجت بإعلان إقامة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، بما يعكس الإرادة المشتركة لقيادتيهما في توسيع آفاق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والثقافية والتعليمية، ودعم الجهود الرامية إلى ترسيخ الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

وفي هذا الإطار، استعرض الرئيس التنفيذي الجهود التي يضطلع بها مركز «دراسات» في دعم المسار الفكري والبحثي للعلاقات البحرينية–الصينية، ومن بينها الزيارات المتبادلة بين ممثلي المركز وعدد من مراكز الفكر الصينية خلال عامي 2023 و2024، وتنظيم ندوة في مايو 2025 بمناسبة مرور عام على إعلان الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مملكة البحرين وجمهورية الصين الشعبية الصديقة، إلى جانب العمل على إعداد كتاب يتناول العلاقات بين البلدين في أبعادها الاقتصادية، والسياسية والثقافية والتعليمية.

وشدد الرئيس التنفيذي على أن نجاح الحوار بين الحضارات واستدامة التبادل الثقافي يظلان مرهونين بتهيئة بيئة آمنة ومستقرة، قائمة على احترام سيادة الدول ومبادئ حسن الجوار، لافتاً إلى أن الاعتداءات الإيرانية السافرة التي طالت مملكة البحرين وعدداً من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة تمثل تحدياً جسيماً أمام ترسيخ مناخ داعم للحوار والتفاهم بين الشعوب.

واختتم الرئيس التنفيذي كلمته بتأكيد أن التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، وما فرضته من دور متعاظم للمعلومات في تشكيل الوعي والصورة الذهنية لدى المجتمعات، تضع على عاتق مراكز الفكر والمؤسسات المعنية بالثقافة والتعليم مسؤولية متزايدة في صناعة الوعي، وحماية المكتسبات الحضارية، وتعزيز مسارات الحوار والتفاهم بين الأمم والشعوب.